



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الأربعاء 20 فيفري 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- الافتتاحية 3.....
 - 3..... الصناعة الرقمية: وجوب خلق شراكة بين الوسط الجامعي والمحيط الاقتصادي (واج)..
 - 3..... نحورفع التجميد عن نشاطات في قطاع التشغيل
 - 3..... رفع سن الاستفادة من مشاريع "كناك" إلى 55 سنة (الشروق أونلاين)
 - 4..... بعدما كانت لا تتعدى 1000 كلم في سنة 2000.....
 - 4..... زعلان: شبكة السكة الحديدية ستصل إلى 6300 كلم (الشروق أونلاين)
 - 4..... بطاقة 300 ميغاوات
 - 4..... أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية بإفريقيا في بشار (الشروق أونلاين)
 - 5..... 24 ألف منصب شغل عبر 97 مزرعة نموذجية قبل نهاية السنة (النهار أونلاين)
 - 5..... فيما تم استحداث 1,2 مليون مؤسسة في 20 سنة.....
 - 6..... 35 بالمائة من المؤسسات المصغرة مهددة بالإفلاس (المساء).....
- بنوك / مالية/ تأمينات..... 6.....
 - 7..... حسب الرئيس المدير العام للبنك الخارجي الجزائري
 - 7..... الحصول على "اعتماد أوروبي" لفتح فروع خلال السداسي الأول 2019 (المساء)
 - 7..... تهافت على القروض الإسلامية لتفادي شبهة الربا
 - 7..... جزائريون يقترضون 1440 مليار ل شراء سكن وسيارة! (واج)
 - 8..... راوية: عصرنة البنوك معيار "حاسم" لإنجاح الاصلاحات الهيكلية (واج).....
- تعاون وشراكة 9.....
 - 9..... تجارة
 - 9..... رئيس جمعية منتجي المشروبات والعصائر:
 - 9..... الجزائر متجهة نحو التصدير أحبّ من أحبّ وكرة من كره (الشروق أونلاين)
 - 9..... معرض الخليج للأغذية 2019: جلاب يستقبل من طرف رئيس غرفة الصناعة والتجارة ل دبي (واج).....
- يقظة إعلامية 10.....

الافتتاحية

الصناعة الرقمية: وجوب خلق شراكة بين الوسط الجامعي والمحيط الاقتصادي (واج)

شدد مدير مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة، غوتي مراد، يوم الثلاثاء بالجزائر، على وجوب خلق شراكة "قوية" بين الوسط الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي للسماح للجزائر بإحداث الثورة الصناعية الرابعة (الصناعة 4.0). وقال المسؤول خلال تدخله في ورشة عمل نظمت من قبل مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة ومؤسسة "سيامنس الجزائر" أنه من الضروري تخصيص الصناعة الرقمية على مستوى المواقع الصناعية لتلبية احتياجات كل مؤسسة. وأضاف المسؤول " يجب على مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة والصناعة الوطنية وكل الفاعلين المعنيين بالعمل معا لتحسين أنظمة الإنتاج في بلادنا".

من جهته، حدد مدير البحوث بالمركز، إبراهيم بوزويا، الثورة الصناعية الرابعة أو الصناعة 4.0 كصناعة إنتاج ضخمة مشخصة بفضل المصانع المتصلة والتقنيات الرقمية المتقدمة.

كما أشار الخبير إلى أن الصناعة 4.0 تتبع الثورة الصناعية الثالثة التي تميزت بظهور الإنتاج الآلي في السبعينيات، والثورة الثانية في نهاية القرن التاسع عشر والتي تقابل الإنتاج الضخم وأخيرا الثورة الصناعية الأولى التي تميزت بالإنتاج الميكانيكي في منتصف القرن نفسه.

بالإضافة إلى ذلك، أشار المدير نفسه إلى أن هذه الطفرة الصناعية العالمية الرابعة يمكن تلخيصها حول الثلاثية: الاتصال والإبداع والتحسين.

من جانبه، أوضح العضو المنتدب لشركة "سيامنس" بالجزائر أن الثورة الصناعية الرابعة تسمح للشركات بزيادة إنتاجها وخفض تكاليف الإنتاج وتحسين إدارة المخزون وتحسين العمل في هذا المجال مع تحسين العمل بالمصانع. وبحسبه، هذه التطورات ممكنة بفضل تدفق البيانات التي توفرها الأدوات الرقمية (البيانات الكبيرة) على مستوى سلسلة الإنتاج، مشيرا إلى أن "الصناعة 4.0 هي مستقبل الجزائر في سياق التنوع الاقتصادي" وأن تنوع الاقتصاد الوطني سيمر فقط من خلال تحديث أداة الإنتاج لزيادة معايير الجودة وبالتالي التنافس بفعالية مع المنتجات المستوردة. وقال كذلك "إنه استثمار مربح للغاية، والشركات لديها الوسائل، ويجب أن يكون لديها، من الآن فصاعدا هذا الطموح بأن لا تفوت قطار الثورة الصناعية الرابعة".

يرتبط مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة ومؤسسة "سيامنس الجزائر" بشراكة استراتيجية تم إبرامها في عام 2017 في مجال الرقمنة الصناعية والصناعة 4.0 بهدف دعم المهارات الصناعية والأكاديمية المحلية. وتتضمن هذه الشراكة برامج مختلفة لتعزيز نقل المعرفة في البحث والتطوير.

نحورفع التجميد عن نشاطات في قطاع التشغيل

رفع سن الاستفادة من مشاريع "كناك" إلى 55 سنة (الشروق أونلاين)

قررت وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، وضع ديناميكية جديدة لترقية التشغيل، من خلال تمديد شرط السن إلى 55 سنة عوض 50 سنة للراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار برنامج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "كناك"، في انتظار صدور النصوص التنظيمية، في الوقت الذي أدرجت صيغتين جديدتين تخص التمويل الذاتي، وكذا تمويل مشاريع الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

وأوضح مدير الوكالة الولائية لبومرداس أيت طاهر بلقاسم، أن السلطات الوصية بصدد وضع ديناميكية جديدة لإعادة بعث النشاطات المجمدة قصد المساهمة في ترقية التشغيل على المستوى المحلي، سواء من خلال تمديد شرط السن،

أو السعي إلى رفع التجميد عن بعض النشاطات المجمدة سابقا، مشيرا إلى دور اللجنة المحلية لترقية التشغيل، التي يترأسها والي الولاية، وهي اللجنة المخول لها تحديد بطاقة مرجعية يمكن اعتمادها كدليل لبعث النشاطات وفقا لاحتياجات كل بلدية بالنظر إلى خصوصياتها التي تختلف من منطقة لأخرى، وهي اللجنة التي تعد مرجعا رئيسيا لبعث النشاطات.

بعدها كانت لا تتعدى 1000 كلم في سنة 2000

زعلان: شبكة السكة الحديدية ستصل إلى 6300 كلم (الشروق أونلاين)

كشف وزير الأشغال العمومية والنقل عبد الغني زعلان، عن مشروع "عملاق" يخص السكة الحديدية، يربط بين بوغزول والجلفة باتجاه ولاية الأغواط، وهو أول خط تبلغ سرعة القطار به 220 كيلومتر، مضيفا على هامش زيارة العمل والتفقد التي قادته رفقة وزير الداخلية ووزير الموارد المائية إلى ولاية الجلفة، أن هذا الخط جزء من الخط الذي يربط من الحدود الشرقية إلى غاية أقصى الحدود الغربية على مسافة أكثر من ألف كيلومتر. وأكد وزير النقل أن لهذه القطارات نظام إشارة متطور وهو نظام "أل.دي.أم.أس"، وهو نظام يتعلق بالإشارة والاتصال ويمكن لسائقي القطارات التحدث مع زملائهم، ومع المحطة الرئيسية والمركز لتفادي الحوادث المحتملة. وأشار وزير النقل، إلى أن الخط الرابط بين الجلفة والأغواط، "تم إنجازه بأيد جزائرية"، وتم انجاز ثلاثة أنفاق بطول ألفي كيلومتر منجز من طرف شركة "كوسيدار"، مؤكدا أن رئيس الجمهورية "راهن على هذه المشاريع الكبرى التي انطلقت في الجزائر"، وأن برنامج الرئيس "ربط بين الخطوط بين الهضاب العليا وباقي الخطوط عبر الوطن، وجسد تهيئة الإقليم عبر الواقع". مشيرا إلى أنه في سنة 2000، كانت خطوط السكة الحديدية لا تتعدى 1800 كيلومتر، واليوم باتت بطول أربعة آلاف كيلومتر، مع وجود 2300 كيلومتر قيد الإنجاز، من بينها خط الجلفة الذي سيستلم في جوان 2019.

وحدد الوزير سبتمبر 2020، موعدا لوصول شبكة خطوط السكة الحديدية إلى 6300 كيلومتر، وهي شبكة "اخترقت مناطق قاحلة ومهجورة عبر الوطن".

بطاقة 300 ميغاوات

أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية بإفريقيا في بشار (الشروق أونلاين)

أعلن وزير الطاقة مصطفى قيتوني الإثنين، عن مشروع لإنجاز أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية بولاية بشار، بطاقة 300 ميغاوات، "ما يؤهلها لأن تكون الأكبر على مستوى إفريقيا.."

وقال قيتوني خلال زيارة العمل والتفقد التي قادته إلى ولاية بشار، أن هذا المشروع "الكبير"، قد انطلقت الدراسات الخاصة به "تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية لدعم المناطق الحدودية"، مضيفا أن المحطة "تدخل في إطار استراتيجية الدولة لإنتاج الطاقة المتجددة كبديل للريع البترولي".

وكان وزير الطاقة قد قام أمس بإعطاء إشارة انطلاق مشروع تزويد منطقة إيقلي بالغاز الطبيعي، ما سيرفع الغبن عن سكان المنطقة بما فيها قرية مازر، الذين عانوا لسنوات طويلة مع قارورة غاز البوتان، خاصة في فصل الشتاء. أما بخصوص بلديات قصور الشمال، فقد أكد الوزير أن برنامج الحكومة "سيتكفل بهذا الإشكال من أجل حله في القريب العاجل".

24 ألف منصب شغل عبر 97 مزرعة نموذجية قبل نهاية السنة (النهار أونلاين)

المزارع ستكون بتمويل من الخواص حسب أوامر حكومية

قررت الحكومة توسيع رقعة الاستثمار في مجال القطاع الفلاحي، وتحديدًا في مجال المزارع النموذجية. من خلال استحداث قرابة مئة مزرعة عبر مختلف ولايات الوطن، وهو ما سيكون كفيلاً باستحداث أربعة وعشرين ألف منصب شغل.

وقالت مصادر مسؤولة، إن السلطات قد قررت إطلاق مبادرة ثانية قبل نهاية السنة الجارية. تتمثل في إنشاء سبعة وتسعون مزرعة نموذجية تربح على مساحة تقدر باثنان وتسعين ألف هكتار وتكلفة إجمالية تصل إلى خمسة وأربعين ألف مليار سنتيم. يتم تمويلها بأموال خاصة، وأكدت على أن المشروع الجديد سيعمل على خلق أربعة وعشرين ألف منصب شغل جديد. وبهذا، تكون الحكومة قد شددت على ضرورة تمكين المستثمرين التابعين للقطاع الخاص وإعطاء الأولوية لهم. حيث يتم التأكيد من خلال دفتر الشروط الخاص بالاستثمار على التركيز على المنتجات الاستراتيجية من حبوب وحليب وأعلاف.

التي تعمل دائماً على رفع قيمة فاتورة الواردات الجزائرية من الخارج. وتعمل الحكومة على القطاع الخاص، ليس فقط في إنشاء مزارع نموذجية وإنما في التنازل عن الأراضي في إطار حق الامتياز.

وتمكينهم من الحصول على عشرات الآلاف من الهكتارات. حيث سبق لرجل الأعمال علي حداد وأن أعلن صراحة عن استفادته من خمسين ألف هكتار بولاية البيض. لإنشاء مزرعة نموذجية في إنتاج الحليب وتربية المواشي والأعلاف بشراكة مع رجال أعمال أمريكيين. وكان الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، قد أعلن أول أمس، عن بلوغ نسبة تسوية وضعية الفلاحين المتحولين من حق الانتفاع الدائم.

إلى حق الامتياز أزيد من 97 من المئة يسيطرون على أزيد من مليونين وثلاثمئة ألف هكتار. ومقابل ذلك، فقد استرجع الديوان قرابة سبعمئة ألف هكتار من الأراضي عانت حالة إهمال منذ عام 2011. وحولتها «مافيا» العقار إلى «تبنيس» بعدما قاموا بإعادة بيع عقود الامتياز إلى أكثر من طرف.

فيما تم استحداث 1,2 مليون مؤسسة في 20 سنة

35 بالمائة من المؤسسات المصغرة مهددة بالإفلاس (المساء)

حذر رياض طنكة رئيس الاتحاد الوطني للمستثمرين الشباب من تعرض حوالي 35 بالمائة من المؤسسات المصغرة للإفلاس من أصل مليون و200 مؤسسة تم استحداثها في إطار آليات الدعم الثلاثة التي أنشأتها الدولة، بقيمة قروض بلغت حوالي ملياري دولار.

وقال رئيس الاتحاد الوطني للمستثمرين الشباب خلال ندوة صحافية نشطها أمس، بمنتدى جريدة «المجاهد»، أنه تم إحصاء مليون و200 حامل مشروع في إطار مؤسسات الدعم، منها 370 ألف مؤسسة مصغرة تم إنشاؤها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «أونساج» و180 ألف مؤسسة عن طريق صندوق التأمين عن البطالة «كناك» وأكثر من 700 ألف قرض منح في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر «أونجام».

وأرجع المتحدث أسباب فشل 35 بالمائة من حاملي المشاريع في تنفيذ أو إتمام مشاريعهم إلى عدة صعوبات وعراقيل منها البيروقراطية التي يتعرضون لها، سواء فيما يتعلق بالجباية وشبه الجباية أو في الحصول على القرض البنكي والعقار الصناعي وصعوبة الحصول على المحلات التجارية، فضلا عن عدم احترام بعض الهيئات العمومية والجهات المحلية لقانون الصفقات العمومية، الذي ينص على منح 20 بالمائة من الطلب العمومي لأصحاب المؤسسات المنشأة في إطار آليات الدعم الثلاثة.

كما ذكر في نفس السياق، بعشوائية اختيار المشاريع التي أدت. حسبه. إلى خلق تشعب في بعض الميادين وغياب الدراسات التقنية من قبل أجهزة الدعم، وتحاليل الموردين في ما يتعلق بسعر العتاد ونوعيته.

وأثار المتحدث أيضا مشكل نقص التكوين لدى أصحاب المشاريع، حيث قال إن «الكثير منهم بدون مستوى وحتى المتخرجين من الجامعة لا يمتلكون منظور اقتصادي ويتجهون مباشرة نحو الوظيف العمومي»، مشيرا في هذا السياق إلى أن نسبة نمو المؤسسات مقارنة بالكثافة السكانية تتراوح ما بين 2,8 إلى 3 بالمائة، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة بدول الحوض الأبيض المتوسط والمقدرة بـ5 بالمائة.

ولاحتواء العوائق التي ذكرها، دعا طنكة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي إلى تنظيم ندوة وطنية حول التشغيل في الجزائر، لبحث الطرق الكفيلة برفع هذه العوائق، متقدما في هذا السياق ببعض الاقتراحات، منها المطالبة بتمديد مدة دفع الأقساط التي تحدد عادة بـ13 سنة، الإعفاء الضريبي لمدة 20 سنة من أجل منح الفرصة للشباب للولوج إلى سوق العمل ووقف الحجز على أصحاب المشاريع الفاشلة، الذين لم يستغلوا القروض الممنوحة، مع المطالبة بخلق مناطق نشاط محلية تضم أغلفة عقارية على مستوى البلديات توجه للمؤسسات المصغرة.

كما دعا المتحدث إلى إلزام المؤسسات الكبرى بمنح حصة من المناولة للمؤسسات المصغرة، وإشراك أعضاء الاتحاد الشبابي ضمن اللجان الولائية المكلفة بتوزيع محلات الرئيس، مثمنا بالمناسبة قرار وزير التجارة المتمثل في إعفاء أصحاب المشاريع من شرط توفر المحل للحصول على السجل التجاري.

بنوك / مالية / تأمينات

حسب الرئيس المدير العام للبنك الخارجي الجزائري

الحصول على "اعتماد أوروبي" لفتح فروع خلال السداسي الأول 2019 (المساء)

كشف الرئيس المدير العام للبنك الخارجي الجزائري إبراهيم سميد، أن ملف اعتماد فروع بنكية بالخارج يوجد حاليا على طاولة البنك المركزي الأوروبي بفرانكفورت الألمانية، المخول بمنح اعتماد للبنك لفتح وكالات في كل الدول الأوروبية. وقال أمس في تصريحات صحفية على هامش اليوم الإعلامي حول عصبة القطاع المصرفي، أن الاعتماد الذي سيتم الحصول عليه سيكون "أوروبيا" وليس فرنسيا فقط، بالرغم من أنه تم إيداع ملف اعتماد على مستوى بنك فرنسا بمرافقة مكتب دراسات "كبير".

وأوضح أنه سيتم في مرحلة أولى فتح وكالات للبنك في أكبر المدن الفرنسية، وبعدها سيتم التوسع نحو بلدان أوروبية أخرى تستقر بها جالية جزائرية هامة "مثل اسبانيا وإيطاليا وبلجيكا". كما تحدث عن إمكانية فتح فروع لاحقا ببلدان إفريقية.

وعن موعد الحصول على الاعتماد، أشار المسؤول إلى أن الأمر مرتبط بالبنك المركزي الأوروبي الذي يطلب في كل مرة إثراء الملف، معتبرا أن هذا المسار يعد "صعبا"، حيث ذكر أن العملية بدأت منذ عام وهي تتطلب اعتمادات مفصلة لكل نشاط، لكنه عبر عن تفاؤله بسير الأمور في الاتجاه الصحيح، متوقعا أن يتم الحصول على الاعتماد لـ"بي بي أو أنترناسيونال - باريس" خلال السداسي الأول من السنة الجارية.

تهافت على القروض الإسلامية لتفادي شهمة الربا

جزائريون يقترضون 1440 مليار لشراء سكن وسيارة! (واج)

ناصر حيدر لـ"الشروق": بيع 1800 مركبة في جانفي 2019. وفورد ونيسان وبيجو معنية مستقبلا مؤل مصرف "السلام" خلال سنة 2018 لوحدها ما قيمته 1440 مليار سنتيم، من عمليات اقتناء العقار والسيارات المركبة في الجزائر، منها 1200 مليار لتسويق سيارات المصانع المحلية، رونو وهيونداي وكيا وسوفاك، و240 مليار خاصة بـ520 عقار، 40 بالمائة منها عبارة عن سكنات الترقوي العمومي "ال بي بي".

اقتنى الجزائريون خلال السنة الماضية، 9700 سيارة بالتقسيط ودون فوائد ربوية بقيمة إجمالية عادلته 1200 مليار سنتيم لدى بنك السلام، وهي سيارات رونو وهيونداي وكيا وفولفسفاغن للمتعامل سوفاك، في الوقت الذي اقتنى زبائن مصرف "السلام" خلال شهر جانفي من سنة 2019، 1800 سيارة بقيمة 200 مليار سنتيم، وهذا في ظرف شهر واحد.

ويؤكد الرئيس المدير العام لمصرف "السلام" ناصر حيدر في تصريح لـ"الشروق" أن نسبة إقبال الجزائريين على التمويل الإسلامي لاقتناء سيارة مركبة في المصانع الجزائرية بالتقسيط، شهدت ارتفاعا غير مسبوق خلال سنة 2018، ويتعلق الأمر بكافة مصانع التركيب الناشطة في السوق الجزائرية، في الوقت الذي يرتقب أن يتم تمويل أيضا عمليات اقتناء سيارات بيجو وفورد ونيسان وفقا لذات المتحدث بمجرد دخول مصانعها حيز الخدمة.

وبالمقابل قال ناصر حيدر إن آجال التسليم الخاصة بالسيارات المسوقة من طرف مصرف "السلام"، تختلف حسب مخزون المركبات لدى المتعامل، مؤكداً "في حال كانت هذه السيارات متوفرة لدى المصرف، وتمت تسوية ملف البطاقة الصفراء، فإن التسليم يكون بشكل فوري ولا تشهد العملية أي تأخر".

وفي سياق متصل، أحصى رئيس القطاع التجاري على مستوى مصرف "السلام" سفيان جبايلي في تصريح لـ"الشروق" تسويق المصرف الذي يمثله خلال سنة 2018 لـ9700 سيارة، من مختلف الأصناف المركبة في الجزائر بقيمة 12 مليار دينار، في حين أن سنة 2019 شهدت تدفقا غير مسبوق على المصرف لاقتناء سيارات صنع في الجزائر، دون فوائد ربوية، الأمر الذي ترتب عنه تسويق 1800 سيارة بقيمة ملياري دينار.

وأضاف المتحدث أن البنك مول أيضا عمليات اقتناء العقار دون فوائد ربوية، ويتعلق الأمر بـ520 طلب مسجلا سنة 2018 بقيمة مالية عادت 2.4 مليار دينار، مع العلم أن 40 بالمائة من هذه القروض وجهت لاقتناء سكنات الترقوي العمومي "أل بي بي"، وهي الصيغة الجديدة التي أطلقها مصرف "السلام" السنة الماضية، حيث شهدت هذه الأخيرة إقبالا منقطع النظير من طرف الجزائريين.

راوية: عصرنة البنوك معيار "حاسم" لإنجاح الاصلاحات الهيكلية (واج)

اعتبر وزير المالية، عبد الرحمن راوية يوم الثلاثاء بالجزائر أن عصرنة القطاع المصرفي باتت تشكل الآن معيارا "حاسما" للإصلاحات الهيكلية، من شأنها الدفع بمسار تنويع الاقتصاد الوطني ووضع على سكة النمو المستدام.

وخلال تدخله في أشغال اليوم التقني حول عصرنة البنوك، من تنظيم جمعية البنوك والمؤسسات المالية، بحضور مسؤولين من بنك الجزائر وأرباب العمل وممثلي المركزية النقابية والساحة المالية الوطنية، دعا السيد راوية البنوك إلى بذل المزيد من الجهود لتعبئة الادخار.

وصرح قائلاً بأنه "من المنتظر أن تقدم البنوك مساهمة نوعية من خلال حشد أكثر كثافة للمدخرات وتخصيص أفضل لفائدة الاعوان الاقتصاديين".

وعليه، فإن البنوك الناشطة حاليا في الساحة الوطنية مدعوة لتحسين جودة خدماتها، وتعزيز تغطيتها الإقليمية وزيادة تنوع تشكيلة منتجاتها المعروضة، حسب الوزير.

كما ينتظر أيضا أن تبذل البنوك جهودا أكبر من حيث التكوين وتهيئة الموارد البشرية، لا سيما في مجالات التقييم وتسيير المخاطر، والإجراءات التجارية وانظمة المعلومات.

وفي نفس السياق، أكد السيد راوية بأن توسع النشاط المصرفي يجب ألا يكون على حساب متانة مؤشرات السلامة المالية، لافتا إلى جهود بنك الجزائر الرامية إلى إصدار لوائح وتنظيمات جديدة تؤطر النشاط المصرفي وفقا للمعايير الدولية وهو ما يسمح بتعزيز ظهور نظام بنكي عصري وحصين.

ومن خلال أربعة ورشات تقنية، ناقش المشاركون في هذا الاجتماع سبل ووسائل تنفيذ إصلاح البنوك في مواجهة التغيرات الاقتصادية، وتنوع عروض التمويل، وعصرنة نظم المعلومات وكذا الشمول المالي.

وتمثل هذه المواضيع "عينة من عمليات الإصلاح المالي التي يتم تنفيذها في الجزائر"، وفقا للسيد راوية. من جانبه، أكد رئيس جمعية البنوك والهيئات المالية، عاشور عبود، أن القطاع المصرفي الوطني يسير بخطى متسارعة ليصبح ناقلاً حقيقياً لاندماج الاقتصاد الجزائري في المشهد الدولي الجديد. وأضاف بأن "المجتمع البنكي بأكمله واعي بالمسار المستقبلي للارتقاء بالقطاع إلى مستوى المعايير الدولية، لكن لا يمكن لأحد أن يتجاهل التقدم الكبير والإنجازات المحققة من خلال مختلف برامج التأهيل". وحسب المسؤول، فإنه ينشط بالساحة المالية الوطنية حوالي ثلاثين بنكا ومؤسسة مالية، توظف حوالي 35 ألف موظف، من خلال شبكة تجارية إجمالية تضم أكثر من 1.500 وكالة، تدير 14 مليون حساب بنكي وتقدم قروضا اقتصادية بقيمة إجمالية 10 آلاف مليار دج.

تعاون وشراكة

تجارة

رئيس جمعية منتجي المشروبات والعصائر:

الجزائر متجهة نحو التصدير أَحَبَّ من أَحَبَّ وكره من كره (الشروق أونلاين)

اعتبر علي حماني، رئيس الجمعية الوطنية لمنتجي المشروبات والعصائر أن منافسي الجزائر خارجيا بصدد توجيه ضربات للمنتوج الجزائري، كون منتجات روية تتوفر على الجودة المطلوبة، وإلا كيف يفسر دخولها لأسواق دول غربية على غرار فرنسا واسبانيا وكندا بدون أي مشكل.

وقال حماني أن المساس بمنتجات علامة روية هو مساس بالمنتوج الجزائري بصفة عامة، وقال: "أحب من أحب وكره من كره فالجزائر متجهة نحو التصدير"، خاصة أن هناك توجهها لإطلاق مجمع جزائري للتصدير. ويرى حماني ان قضية روية ليست سياسية إطلاقا، بل هي قضية مصالح ومنافسة وحصص السوق، لأن الدخول إلى السوق الليبية المهمة جدا للعصائر، يثير حفيظة منافسين من مصر وتونس والمغرب وحتى فرنسا.

معرض الخليج للأغذية 2019: جلاب يستقبل من طرف رئيس غرفة الصناعة والتجارة لدبي (واج)

استقبل وزير التجارة، سعيد جلاب، يوم الثلاثاء بدبي من طرف رئيس غرفة دبي للتجارة والصناعة السيد ماجد سيف الغرير حيث تباحثا امكانيات التعاون الثنائي خصوصا في المجالات التي يحضى فيها الجانبان بإمكانيات و فرص كبيرة للشراكة سيما في مجال الفلاحي و الصناعي و السياحي.

وقد استعرض الوزير الذي كان على رأس وفد هام من كبار المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الناشطين في مجال الصناعات الغذائية لرئيس غرفة دبي، في هذا اللقاء المنظم على هامش معرض الخليج للأغذية 2019 بدبي، أهم

محاور خطة الحكومة الجزائرية (2019-2023) و التي تركز على مقاربة اقليمية و جهوية تهدف اساسا الى تعزيز مساعي تنوع الاقتصاد الوطني و الرفع من حجم الصادرات كما و نوعا.

في هذا الصدد قال السيد جلاب أن الجزائر تحرص في الوقت الحالي على دعم مناطق الجنوب الكبير بالمنشآت اللوجيستية و البنى التحتية الكفيلة بتسهيل عمليات التصدير نحو دول افريقيا الغربية كمرحلة أولى و من ثمة الى باقي دول القارة ، مؤكدا أن تقاسم هذا الهدف مع الشريك الامارتي من شأنه أن يدعم اقتصاد البلدين خصوصا في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الأسواق النفطية.

و شدد الوزير على ضرورة استحداث شركات في المجالات المختلفة لقطاع اللوجستيك و النقل و التي من شأنها الدفع بحجم المبادلات التجارية بين الجزائر و أكثر من 6 دول افريقية يستهدفها المصدرون الجزائريون على المدى القريب و المتوسط.

و أضاف الوزير أن الجزائر تحضر للانضمام الى منطقة التبادل الحر الافريقي و هي خطوة ستعزز لا محالة من وجودها عبر اسواق القارة.

من جانبه أشار السيد سيف الغرير الى أن بلاده تدعم كل خطوات الجزائر للتوجه نحو افريقيا مشيرا الى غرفة دبي اعتمدت حتى نهاية 2018 ، أربعة ممثلات تجارية عبر دول افريقيا و أن الشراكة مع الجزائر لولوج أسواق القارة سيضمن قيمة مضافة لاقتصاد البلدين.

و في حديثه عن السوق الاستهلاكي أوضح ذات المسؤول أن 80 بالمائة من حاجيات بلاده من المنتجات الغذائية تستورد من الخارج لذلك فان الشركات الثنائية للاستثمار في مختلف شعب القطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية و الرفع من حجم المبادلات التجارية البينية سيسهم في تقليص فاتورة الاستيراد في كلا البلدين.

المناسبة كانت ايضا فرصة للمتعاملين الجزائريين لعرض جملة من المقترحات للرفع من مستوى التعاون البيئي كما اعربوا عن ارتياحهم للعقود التجارية الكثيرة التي أبرموها خلال هذا المعرض مع عدد كبير من المتعاملين ليس من الامارات فحسب بل مع مختلف سلاسل التوزيع الاقليمية و الجهوية.

من جانبها عبرت رئيسة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة وهيبة بهلول عن ارتياحها لمستوى علاقات التعاون و الشراكة بين الجزائر و الامارات العربية المتحدة لكنها أشارت الى أنه بإمكان تحقيق الأكثر بالنظر الى المؤهلات و الامكانيات المتاحة في كلا البلدين.

أما سفير الجزائر بالامارات العربية المتحدة، السيد صالح عطية فقد أوضح أن المشاركة الجزائرية في المعارض و الصالونات الدولية بدأت تأتي أكلها بالنظر الى الكم الهائل من عقود التصدير التي أبرمت خلال 2018 و يرتقب تضاعفها خلال العام الجاري، مبرزا الدور المحوري للهيئات الوطنية التي تؤطر هذه المشاركات تحت وصاية وزارة التجارة و ذلك في اطار توجهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بضرورة تنوع مصادر الدخل خارج المحروقات.

يقظة إعلامية

